صندوق ارتال للتوزيعات الشهرية
(صندوق عام مفتوح)
(المدار من قبَل شركة ارتال المالية)
القوائم المالية الأولية الموجزة (غير مراجعة)
للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م
مع
تقرير فحص المراجع المستقل إلى حاملي الوحدات

صندوق ارتال للتوزيعات الشهرية
(صندوق عام مفتوح)
(المدار من قبل شركة ارتال المالية)

القوائم المالية الأولية الموجزة (غير مراجعة)
للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلي ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م

جدول المحتويات	الصفحات
تقرير فحص المراجع المستقل إلى حاملي الوحدات	١
قائمة المركز المالي الأولية الموجزة	٢
قائمة الدخل الشامل الأولية الموجزة	٣
قائمة التغيرات في صافي الأصول (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات الأولية الموجزة	٤
قائمة التدفقات النقدية الأولية الموجزة	٥
الإيضاحات حول القوائم المالية الأولية الموجزة	٦-١٩

تقرير فحص المراجع المستقل للقوائم المالية الأولية الموجزة

إلى السادة/ حاملي الوحدات لصندوق ارتال للتوزيعات الشهرية
المدار من قبل شركة ارتال المالية
الرياض، المملكة العربية السعودية

مقدمة

لقد فحصنا القوائم المالية الأولية الموجزة المرفقة لصندوق ارتال للتوزيعات الشهرية ("الصندوق") المدار من قبل شركة ارتال المالية ("مدير الصندوق") كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م والمكونة من:

- قائمة المركز المالي الأولية الموجزة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م،
- قائمة الدخل الشامل الأولية الموجزة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م،
- قائمة التغيرات في صافي الأصول (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات الأولية الموجزة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م،
- قائمة التدفقات النقدية الأولية الموجزة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م،
- الإيضاحات حول القوائم المالية الأولية الموجزة.

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية الأولية الموجزة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج عن هذه القوائم المالية الأولية الموجزة إستنادا إلى فحصنا.

نطاق الفحص

لقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات الفحص رقم (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص القوائم المالية الأولية الموجزة من توجيه استفسارات بشكل أساسي إلى الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات فحص أخرى. ويعد الفحص أقل بشكل كبير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإنها لا تمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنكون على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها خلال عملية المراجعة، وبالتالي فإننا لا نبدي رأي مراجعة.

الاستنتاج

استناداً إلى فحصنا، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن القوائم المالية الأولية الموجزة المرفقة غير مُعدة من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

بي كي اف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون

عبدالإله حمد البسام
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٧٠٣
التاريخ: ٢٨ صفر ١٤٤٨هـ
الموافق: ١١ أغسطس ٢٠٢٦م

شركة بي كي اف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون
C. R. 1010385804
PKF Al Bassam
chartered accountants

الرياض
هاتف ٩٦٦١١٢٠٦٥٣٣٣+ | ص.ب 69658
فاكس ٩٦٦١١٢٠٦٥٤٤٤+ | الرياض 11557

جدة
هاتف ٩٦٦١٢٦٥٢٥٣٣٣+ | ص.ب 15651
فاكس ٩٦٦١٢٦٥٢٢٨٩٤+ | جدة 21454

الخبر
هاتف ٩٦٦١٣٨٩٣٣٣٧٨+ | ص.ب 4636
فاكس ٩٦٦١٣٨٩٣٣٣٤٩+ | الخبر 31952

شركة بي كي إف البسام محاسبون ومراجعون قانونيون سجل تجاري رقم ١٠١٠٣٨٥٨٠٤ وهي عضو في شبكة بي كي إف العالمية المكونة من شركات مستقلة قانونيا . ولا تتحمل مسؤولية أو التزام عن أي أعمال أو امتناع عن أعمال تقوم بها أي شركة أو شركات مراسلة . الموقع الرسمي www.pkfalbassam.com البريد الإلكتروني info.sa@pkf.com

صندوق ارتال للتوزيعات الشهرية
(صندوق عام مفتوح)
(المدار من قبل شركة ارتال المالية)

قائمة المركز المالي الأولية الموجزة (غير مراجعة)
كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م
(المبالغ بالريال السعودي)

	إيضاح	٣٠ يونيو ٢٠٢٦م (غير مراجعة)
الأصول		
النقد وما في حكمه	٥	٥,٣٤٠,١٥٠
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٦	٣٨,١٧٣,٣٣٥
المدفوعات المقدمة		١٩,٥٠٣
إجمالي الأصول		٤٣,٥٣٢,٩٨٨
الالتزامات		
أتعاب إدارة مستحقة	٧	٣١,٦١٦
ذمم دائنة مقابل شراء أوراق مالية		٢,٠٠٣,٧١٦
اشتراكات مدفوعة مقدماً	٩	٢,٩٠٧,٠١١
مصروفات مستحقة والتزامات أخرى	٨	١٠٦,٥٧٨
إجمالي الالتزامات		٥,٠٤٨,٩٢١
صافي الأصول (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات		٣٨,٤٨٤,٠٦٧
الوحدات المصدّرة (بالعدد)		٤,٧٤٣,٧٠٨
من الفئة أ		٤,٧٤٣,٧٠٨
صافي الأصول (حقوق الملكية) العائدة للوحدة		
من الفئة أ		٨,١١

صندوق ارتال للتوزيعات الشهرية
(صندوق عام مفتوح)
(المدار من قبل شركة ارتال المالية)

قائمة الدخل الشامل الأولية الموجزة (غير مراجعة)
للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلي ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م
(المبالغ بالريال السعودي)

	إيضاح	للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م (غير مراجعة)
الدخل / (الخسارة)		
الربح المحقق من استبعاد الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٦	١٠٨,٥٦٧
الخسائر غير المحققة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٦	(٢٢٤,٤٨٧)
صافي الخسارة الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية		(٥٤,٢٧٥)
دخل توزيعات الأرباح		٢٧٤,٤٩١
الدخل الآخر		٣٤
إجمالى الخسارة		١٠٤,٣٣٠
المصروفات		
أتعاب إدارية		(٥٢,٧٧١)
أتعاب الحفظ		(٢,٦٨٦)
أتعاب الإدارة	٧	(٦٠,٥٨٩)
مصروفات أخرى	١٠	(١٦٦,٠٠٤)
إجمالي المصروفات		(٢٨٢,٠٥٠)
صافي الخسارة للفترة		(١٧٧,٧٢٠)
الدخل الشامل الآخر للفترة		-
إجمالي الخسارة الشاملة للفترة		(١٧٧,٧٢٠)

صندوق ارتال للتوزيعات الشهرية
(صندوق عام مفتوح)
(المدار من قبل شركة ارتال المالية)

قائمة التغيرات في صافي الأصول (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات الأولية الموجزة (غير مراجعة)
للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلي ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م
(المبالغ بالريال السعودي)

	للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م (غير مراجعة)
صافي الأصول (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات في بداية الفترة	-
إجمالي الخسارة الشاملة للفترة	(١٧٧,٧٢٠)
الوحدات المصدّرة خلال الفترة	
من الفئة أ	٤٤,٤٠٩,٨١٠
إجمالي الوحدات المصدّرة خلال الفترة	٤٤,٤٠٩,٨١٠
الوحدات المستردّة خلال الفترة	
من الفئة أ	(٥,٣٨٩,٨٦٦)
إجمالي الوحدات المستردّة خلال الفترة	(٥,٣٨٩,٨٦٦)
توزيعات الارباح المدفوعه	(٣٥٨,١٥٧)
صافي الأصول (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات في نهاية الفترة	٣٨,٤٨٤,٠٦٧

معاملات الوحدات
فيما يلي ملخص لمعاملات الوحدات خلال الفترة:

	للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م (غير مراجعة) الوحدات
عدد الوحدات في بداية الفترة	-
الوحدات المصدّرة خلال الفترة:	
من الفئة أ	٥,٣٩٨,٢٥٣
إجمالي الوحدات المصدّرة	٥,٣٩٨,٢٥٣
الوحدات المستردّة خلال الفترة:	
من الفئة أ	(٦٥٤,٥٤٥)
إجمالي الوحدات المستردّة	(٦٥٤,٥٤٥)
عدد الوحدات في نهاية الفترة	٤,٧٤٣,٧٠٨

يجوز لمدير الصندوق إصدار عدد غير محدود من الوحدات في الصندوق وفقاً لأحكام وشروط الصندوق. تمثل كل وحدة حصة عادية في أصول الصندوق.

صندوق ارتال للتوزيعات الشهرية
(صندوق عام مفتوح)
(المدار من قبل شركة ارتال المالية)

قائمة التدفقات النقدية الأولية الموجزة (غير مراجعة)
للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلي ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م
(المبالغ بالريال السعودي)

	للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م (غير مراجعة)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
صافي الخسارة خلال الفترة	(١٧٧,٧٢٠)
تسويات لـ:	
الخسارة الغير محققة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٢٢٤,٤٨٧
دخل توزيعات الأرباح	(٢٧٤,٤٩١)
	(٢٢٧,٧٢٤)
صافي التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية:	
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(٣٨,٣٩٧,٨٢٢)
المدفوعات المقدمة	(١٩,٥٠٣)
أتعاب إدارة مستحقة	٣١,٦١٦
المبالغ المستحقة مقابل شراء الأوراق المالية	٢,٠٠٣,٧١٦
مصروفات مستحقة والتزامات أخرى	١٠٦,٥٧٨
توزيعات أرباح مدينة	٢٧٤,٤٩١
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	(٣٦,٢٢٨,٦٤٨)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
الوحدات المصدرة	٤٤,٤٠٩,٨١٠
الوحدات المستردة	(٥,٣٨٩,٨٦٦)
التوزيعات المدفوعة	(٣٥٨,١٥٧)
اشتراكات مدفوعة مقدماً	٢,٩٠٧,٠١١
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	٤١,٥٦٨,٧٩٨
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	٥,٣٤٠,١٥٠
النقد وما في حكمه في بداية الفترة	-
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	٥,٣٤٠,١٥٠

صندوق ارتال للتوزيعات الشهرية
(صندوق عام مفتوح)
(المدار من قبَل شركة ارتال المالية)

إيضاحات حول القوائم المالية الأولية الموجزة (غير مراجعة)
للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلي ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م
(المبالغ بالريال السعودي)

---

١. الصندوق وأنشطته

صندوق ارتال للتوزيعات الشهرية ("الصندوق") هو صندوق أسهم مفتوح للطرح العام تأسس الصندوق في المملكة العربية السعودية، بموجب لائحة صناديق الاستثمار و متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. بدأ الصندوق عملياته في ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م.

الصندوق مدار من قبل شركة ارتال المالية ("مدير الصندوق")، وهي شركة مساهمة منظمة وقائمة بموجب اللوائح النظامية في المملكة العربية السعودية، والسجل التجاري رقم ٧٠٠٥٥٨٦٧٨٤، ومرخَّصة كمؤسسة مالية من قبَل هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية بموجب ترخيص رقم ١٨١٩٥-٠٢

يتمثل الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق في تحقيق توزيعات نقدية لملاك الوحدات من خلال الاستثمار في أسهم الشركات المدرة للدخل المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية الرئيسية أو المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية الموازية وفي أسهم الإصدارات الأولية وحقوق الأولوية المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية الرئيسية أو المدرجة في الأسواق الخليجية الموازية والصناديق العقارية المتداولة وصناديق الاستثمار في الأسهم الخليجية وصناديق أسواق النقد المرخصة من هيئة السوق المالية على أن تكون جميع الاستثمارات متوافقة مع المعايير الشرعية المقرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية.

قام الصندوق بتعيين البلاد المالية ("أمين الحفظ")، وهي شركة مساهمة سعودية ، منظمة وقائمة بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية، وتحمل السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٤٠٤٨٩ بتاريخ ١٤٢٨/١١/١١هـ، ومرخصة كمؤسسة مالية من قبَل هيئة السوق المالية بموجب ترخيص رقم ٣٧-٠٨١٠٠ بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢هـ.

تمت الموافقة على شروط وأحكام الصندوق من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ ١٤٣٩/٠٥/١٥هـ (الموافق ١٤ يوليو ٢٠٢٥م).

تُعد هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة للصندوق عن الفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م أول قوائم مالية يتم إعدادها للصندوق.

٢. اللوائح النظامية

يخضع الصندوق للائحة صناديق الاستثمار ("اللوائح") الصادرة عن هيئة السوق المالية.

٣. أسس الإعداد

١,٣ بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ - "التقارير المالية الأولية" المعتمَد في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمَدة من قبَل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج الفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م لا تعكس بالضرورة النتائج الفعلية للسنة المالية الكاملة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦م، وقد تختلف النتائج النهائية.

٢,٣ أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية الأولية الموجزة للصندوق طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وباستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي ومبدأ الاستمرارية، باستثناء التقييم العادل للأصول المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣,٣ عملة النشاط وعملة العرض

يتم قياس البنود المدرَجة في هذه القوائم المالية الأولية الموجزة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يعمل فيها الصندوق ("عملة النشاط"). ويتم عرض هذه القوائم المالية الأولية الموجزة بالريال السعودي باعتباره عملة النشاط وعملة العرض الخاصة بالصندوق.

٣. أسس الإعداد (تتمة)

٤,٣ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة من الادارة القيام باستخدام أحكام وتقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المصرّح عنها للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المعنِية بشكل مستمر. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها التعديل وفي أي فترات لاحقة تتأثر بذلك.

عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، قامت الإدارة باستخدام التقديرات والأحكام التالية والتي تعتبر هامة لهذه القوائم المالية الأولية الموجزة.

٥,٣ الاستمرارية

قام مدير الصندوق بتقييم قدرة الصندوق على الاستمرار وفقًا لمبدأ الاستمرارية، وتوصل إلى قناعته بأن لدى الصندوق الموارد الكافية لمواصلة عملياته خلال المستقبل المنظور. علاوةً على ذلك، لا تعلم الإدارة بوجود أي حالات عدم تأكد جوهرية قد تثير شكًا كبيرًا حول قدرة الصندوق على الاستمرار وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وبناءً على ذلك، تم إعداد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة على أساس مبدأ الاستمرارية.

٤. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة

أ) دخل توزيعات الأرباح

يتم الأعتراف بدخل توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموجزة في التاريخ الذي يعترف به حق الصندوق في استلام الدفعات. وبالنسبة للأوراق المالية المدرجة في سوق الأسهم، يكون هذا التاريخ عادةً تاريخ الاستحقاق السابق لتوزيع الأرباح أما بالنسبة للأوراق المالية غير المدرجة، فعادةً ما يكون هذا التاريخ هو تاريخ موافقة المساهمين على توزيع الأرباح.

يتم الأعتراف بدخل توزيعات الأرباح من الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموجزة ضمن بند مستقل.

ب) معاملات الاستثمار

يتم الأعتراف بالمعاملات الاستثمار على أساس تاريخ التداول.

ج) أتعاب الإدارة

يتم تحميل أتعاب الإدارة وفقًا للمعدلات/المبالغ المحددة ضمن الحدود المنصوص عليها في شروط وأحكام الصندوق. ويتم احتساب أتعاب الإدارة على أساس يومي بناءً على صافي قيمة أصول الصندوق، ويتم خصمها شهرياً كما يلي:

الفئة أ - ١,٥٠% سنوياً من صافي قيمة الأصول
الفئة ب – ١,٠٠% سنوياً من صافي قيمة الأصول

د) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد المحتفظ به في الحسابات الجارية لدى بنك محلي. ويتم قياس النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة في قائمة المركز المالي الموجزة

هـ) المخصصات

يتم الأعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى الصندوق التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يتطلب تسوية الالتزام تدفقًا خارجًا للموارد، كما يمكن إجراء تقدير موثوق لقيمة الالتزام.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و) المصروفات المستحقة والالتزامات الأخرى

يتم الأعتراف الأولي للمصروفات المستحقة والالتزامات الأخرى بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي

ز) الأصول والالتزامات المالية

تصنيف الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصل المالي على أنه يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الأصل المالي بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلا الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

إن الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة هي أصول والتزامات مالية قصيرة الأجل، حيث تمثل قيمها الدفترية تقريبًا معقولًا لقيمتها العادلة.يشمل النقد وما في حكمه النقد المحتفظ به، والودائع لدى البنوك، والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل المتداولة في سوق نشط والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء

الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا استوفى كلا الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ به ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي باستثمار في أدوات حقوق ملكية غير محتفظ بها بغرض المتاجرة، يجوز لمدير الصندوق إجراء اختيار غير قابل للإلغاء لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس جميع الأصول المالية التي لا يتم تصنيفها كأصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقًا لما هو موضح أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية ضمن هذه الفئة.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز) الأصول والالتزامات المالية (تتمة)

تصنيف الأصول المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال

يقوم مدير الصندوق بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم ضمنه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة، حيث إن ذلك يعكس بشكل أفضل الطريقة التي تتم بها إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. وتشمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وكيفية تطبيق تلك السياسات عمليًا؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع التقارير بشأنه إلى مدير الصندوق؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال، على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض يعتمد على القيمة العادلة للأصول المُدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- معدل تكرار وحجم وتوقيت عمليات البيع خلال الفترات السابقة، وأسباب تلك العمليات، وتوقعاته بشأن نشاط البيع في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر إلى معلومات نشاط البيع بشكل منفصل، وإنما كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للصندوق في إدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على السيناريوهات المتوقعة بشكل معقول دون الأخذ في الاعتبار سيناريوهات "أسوأ الحالات "إذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف الأولي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، فلا يقوم الصندوق بتغيير تصنيف الأصول المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك، ولكنه يدرج هذه المعلومات عند تقييم الأصول المالية المشتراة حديثًا في المستقبل

.يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنها لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية معًا.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من أصل المبلغ والعمولة

لأغراض هذا التقييم، يُعرّف "أصل المبلغ" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. وتُعرّف "العمولة" بأنها المقابل للقيمة الزمنية للنقود ولمخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة، وللمخاطر والتكاليف الأساسية الأخرى للإقراض (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من أصل المبلغ والعمولة، يأخذ الصندوق في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرطًا تعاقديًا يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. وعند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرافعة المالية؛
- شروط السداد المبكر والتمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من أصول محددة (مثل ترتيبات الأصول غير القابلة للرجوع)؛ و
- الخصائص التي تعدل تقييم القيمة الزمنية للنقود، مثل إعادة تحديد أسعار الفائدة بشكل دوري.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز) الأصول والالتزامات المالية (تتمة)

تصنيف الأصول المالية (تتمة)

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها، باستثناء الفترة التي تلي قيام الصندوق بتغيير نموذج أعماله لإدارة الأصول المالية.

تصنيف الالتزامات المالية

يصنف الصندوق التزاماته المالية بالتكلفة المطفأة، ما لم يقم بتصنيف الالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الاعتراف والقياس الأولي

يتم الاعتراف بالأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يصبح فيه الصندوق طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. ويتم الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى في التاريخ الذي يتم فيه إنشاؤها.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئيًا بالقيمة العادلة، بالإضافة إلى تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار أي بند لا يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

القياس اللاحق

يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لاحقًا بالقيمة العادلة. ويتم الأعتراف بصافي الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك أي أرباح أو خسائر من العملات الأجنبية، في الربح أو الخسارة ضمن بند "أرباح / (خسائر) الاستثمارات، بالصافي" في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يتم قياس الأصول المالية والالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقًا باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ويتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. كما يتم الأعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن إلغاء الاعتراف في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

تمثل "التكلفة المطفأة" للأصل المالي أو الالتزام المالي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي به عند الاعتراف الأولي، ناقصًا منه تسديدات أصل المبلغ، زائدًا أو ناقصًا الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، وبالنسبة للأصول المالية، يتم تعديلها بأي مخصص خسائر.

إلغاء الاعتراف

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما يقوم بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو في معاملة لا يقوم فيها الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم اثبات الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم الاعتراف به) والمقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصًا أي التزام جديد تم تحمله) في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.يتم اثبات أي حصة في تلك الأصول المالية المحولة التي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل الصندوق كأصل أو التزام منفصل.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز) الأصول والالتزامات المالية (تتمة)

إلغاء الاعتراف (تتمة)

يقوم الصندوق بإبرام معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول معترف بها في قائمة مركزه المالي، إلا أنه يحتفظ إما بجميع أو بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصول المحولة أو بجزء منها. وإذا احتفظ الصندوق بجميع أو بمعظم المخاطر والمنافع، فلا يتم إلغاء الاعتراف بالأصول المحولة.

يلغي الصندوق الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو إلغاؤها أو انقضاؤها.

المقاصة

تتم المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية، ويُعرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي، وذلك فقط عندما يكون لدى الصندوق حق نظامي واجب النفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ، ويعتزم إما تسويتها على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في الوقت ذاته.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فيما يتعلق بالأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وأرباح وخسائر فروق العملات الأجنبية.

ح) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال عدم وجود سوق رئيسية، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام.

عند توافرها، يقيس الصندوق القيمة العادلة للأداة باستخدام الأسعار المعلنة في سوق نشطة لتلك الأداة. وتُعد السوق نشطة إذا كانت المعاملات الخاصة بالأصل أو الالتزام تتم بتكرار وحجم كافيين لتوفير معلومات تسعير على أساس مستمر. ويقيس الصندوق الأدوات المالية المتداولة في سوق نشطة وفقًا لسعر الإقفال الرسمي في السوق المالية التي يتم فيها تداول الأداة.

وفي حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، يستخدم الصندوق أساليب تقييم تُعظم استخدام المدخلات القابلة للملاحظة ذات الصلة، وتُقلل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة. وتتضمن أسلوب التقييم المختار جميع العوامل التي يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير المعاملة.

يقوم الصندوق بالأعتراف التحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير.

ط) التوزيعات على حاملي الوحدات

يتم المحاسبة عن التوزيعات على حاملي الوحدات ضمن خصم من صافي الأصول (حقوق الملكية) العائدة إلى حاملي الوحدات.يتم إثبات توزيعات الأرباح المرحلية كالتزام في الفترة التي يعلن فيها مدير الصندوق عنها بشكل غير قابل للإلغاء.ويتم إثبات توزيعات الأرباح النهائية كالتزام في الفترة التي يعتمدها فيها مدير الصندوق.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ي) الوحدات القابلة للاسترداد

يصنف الصندوق الأدوات المالية المصدرة على أنها التزامات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقًا لجوهر الشروط التعاقدية لتلك الأدوات.

لدى الصندوق وحدات قابلة للاسترداد قائمة. وعند تصفية الصندوق، تخول هذه الوحدات حامليها الحق في صافي الأصول المتبقي. وتكون هذه الوحدات متساوية من جميع النواحي ولها شروط وأحكام متماثلة. كما تمنح الوحدات القابلة للاسترداد المستثمرين الحق في طلب استردادها نقدًا بقيمة تتناسب مع حصة المستثمر في صافي أصول الصندوق في كل تاريخ استرداد، وكذلك في حال تصفية الصندوق.

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن حقوق الملكية لأنها تستوفي جميع الشروط التالية:

- تخول حاملها الحق في حصة نسبية من صافي أصول الصندوق عند تصفية الصندوق؛
- تكون ضمن فئة الأدوات التي تأتي في مرتبة تالية لجميع فئات الأدوات الأخرى؛
- تتمتع جميع الأدوات المالية ضمن الفئة التي تأتي في مرتبة تالية لجميع فئات الأدوات الأخرى بخصائص متماثلة؛
- لا تتضمن الأداة أي خصائص أخرى تستوجب تصنيفها كالتزام؛ و
- تستند التدفقات النقدية الإجمالية المتوقعة العائدة إلى الأداة طوال عمرها، بشكل جوهري، إلى الربح أو الخسارة، أو التغير في صافي الأصول المعترف بها، أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المعترف بها وغير المعترف بها للصندوق طوال عمر الأداة.

المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات
المعايير الجديدة والتعديلات والمعايير الدولية للتقريرالمالي المعدّلة الصادرة لكن لم تدخل حيز النفاذ بعد

التعديلات على المعايير	الوصف	تدخل حيز النفاذ من السنوات التي تبدأ في أو بعد تاريخ	ملخص التعديلات	تقييم الإدارة للأثر علي القوائم المالية
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ و٧	تصنيف وقياس الأدوات المالية	١ يناير ٢٠٢٦م	توضح التعديلات متطلبات الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها، بما في ذلك محاسبة تاريخ التسوية لبعض أنظمة الدفع الإلكترونية. كما توفر إرشادات إضافية بشأن تقييم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية، بما في ذلك التدفقات النقدية المحتملة الناشئة عن الخصائص المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة. كما تقدم التعديلات متطلبات إفصاح جديدة ومحدثة ضمن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٧	أجرت الإدارة تقييمًا أوليًا، وخلصت إلى أنه لا يُتوقع أن يكون لتطبيق هذه التعديلات تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة، وذلك نظرًا لعدم توقع تأثر الأدوات المالية للشركة وترتيبات التسوية الخاصة بها بشكل ملحوظ.
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٧	تصنيف وقياس الأدوات المالية	١ يناير ٢٠٢٦م	تعدل هذه التعديلات متطلبات "الاستخدام الخاص" وأحكام محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ للعقود التي تعرض المنشآت لتقلبات في أسعار الكهرباء نتيجة للظروف الطبيعية غير القابلة للتحكم، مثل الأحوال الجوية. كما تم إدخال متطلبات إفصاح محددة ضمن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٧	أجرت الإدارة تقييمًا أوليًا، وخلصت إلى أنه لا يُتوقع أن يكون لتطبيق هذه التعديلات تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة، وذلك نظرًا لعدم توقع تأثر الأدوات المالية للشركة وترتيبات التسوية الخاصة بها بشكل ملحوظ.

المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات (تتمه)

تم إصدار المعايير والتعديلات التالية، إلا أنها لم تصبح سارية بعد للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م، ولم يقم الصندوق بتطبيقها بشكل مبكر:

التعديلات على المعايير	الوصف	تدخل حيز النفاذ من السنوات التي تبدأ في أو بعد تاريخ	ملخص التعديلات	تقييم الإدارة للأثر علي القوائم المالية
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٨	الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة	١ يناير ٢٠٢٧م	يحل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٨ محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١، ويضع إطارًا جديدًا لعرض والإفصاح في القوائم المالية. يقدم المعيار فئات جديدة للإيرادات والمصروفات (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية)، ويتطلب عرض مجاميع فرعية جديدة، بما في ذلك الربح أو الخسارة التشغيلية والربح أو الخسارة قبل التمويل وضرائب الدخل. كما يعزز الإرشادات المتعلقة بتجميع وتصنيف المعلومات، ويقدم متطلبات إفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، ويلغي خيارات التصنيف المتعلقة بالفوائد وتوزيعات الأرباح في قائمة التدفقات النقدية.	تقوم الإدارة حاليًا بتقييم أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يؤدي هذا المعيار إلى تغييرات في العرض والإفصاحات، إلا أنه لا يُتوقع أن يكون له تأثير جوهري على الاعتراف أو القياس لأصول الشركة أو التزاماتها أو إيراداتها أو مصروفاتها.
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٩	الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة	١ يناير ٢٠٢٧م	يسمح المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٩للشركات التابعة المؤهلة التي لا تخضع للمساءلة العامة بتطبيق متطلبات إفصاح مخفّضة، مع الاستمرار في تطبيق مبادئ الاعتراف والقياس الكاملة وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي. ويؤثر المعيار على متطلبات الإفصاح فقط ولا يؤثر على متطلبات الاعتراف أو القياس.	ستقوم الإدارة بتقييم مدى انطباق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ عند تاريخ التطبيق. ومن المتوقع أن يقتصر تأثير هذا المعيار على متطلبات الإفصاح فقط، ولا يُتوقع أن يكون له أثر جوهري على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي أو تدفقاتها النقدية.

تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق هذه التفسيرات والتعديلات الجديدة على المعايير في القوائم المالية للصندوق عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لتطبيق هذه التفسيرات والتعديلات أي أثر جوهري على القوائم المالية للصندوق في فترة التطبيق الأولي.

٥ النقد وما في حكمه

	٣٠ يونيو ٢٠٢٦م (غير مراجعة)
الرصيد لدى أمين الحفظ	٥,٣٤٠,١٥٠
	٥,٣٤٠,١٥٠

٦ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

أ- تتمثل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في أسهم الشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال. ويكون التوزيع الجغرافي للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كما يلي:

	٣٠ يونيو ٢٠٢٦م (غير مراجعة)			
المنطقة الجغرافية	**النسبة من القيمة العادلة**	**التكلفة**	**القيمة العادلة**	**الأرباح/(الخسائر) غير المحققة**
الكويت	%٢,٨٦	١,٠٥١,٣٢٤	١,٠٩٣,٤٢٢	٤٢,٠٩٨
المملكة العربية السعودية	%٥٧,٧٦	٢٢,٢٨٤,٩٣٨	٢٢,٠٤٩,٢١٩	(٢٣٥,٧١٩)
الإمارات العربية المتحدة	%٣٩,٣٧	١٥,٠٧٦,٢٧٨	١٥,٠٣٠,٦٩٣	(٤٥,٥٨٥)
	%١٠٠	٣٨,٤١٢,٥٤٠	٣٨,١٧٣,٣٣٥	(٢٣٩,٢٠٥)

ب- فيما يلي حركة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة خلال الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م:

	للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ (غير مراجعة)
الرصيد في بداية الفترة	-
الإضافات خلال الفترة	٤٥,٢١٤,٤١٣
الاستبعادات خلال الفترة	(٦,٩٢٥,١٥٨)
الأرباح المحققة من استبعاد الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٠٨,٥٦٧
الخسائر غير المحققة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(٢٢٤,٤٨٧)
الرصيد في نهاية الفترة	٣٨,١٧٣,٣٣٥

ج- يتم تصنيف القطاعات للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كما يلي:

	٣٠ يونيو ٢٠٢٦م (غير مراجعة)		
القطاع	**التكلفة**	**القيمة العادلة**	**النسبة من إجمالي القيمة العادلة**
البنوك	٧,٧٠٨,٤٢٢	٧,٥٥٤,٢١٩	٪١٩,٧٩
إدارة وتطوير العقارات	٦,٢٥٣,٨٩٩	٦,٣٩٨,٣٥٦	٪١٦,٧٦
خدمات الاتصالات	٥,٨٥٩,٧٢٤	٥,٧٧٩,٦٦٥	٪١٥,١٤
الصناديق العقارية المتداولة	٥,٤٣٤,٨٥٧	٥,٤٦٧,٦٢٧	٪١٤,٣٢
الخدمات الإستهلاكية	٣,٩٢١,٩١٦	٣,٩١٦,٧٣٤	٪١٠,٢٦
الطاقة	١,٨٥٣,٤٣٠	١,٧٥٧,٣٨٠	٪٤,٦٠
توزيع وتجزئة السلع الاستهلاكية	١,٧٢٩,٢٢٨	١,٧٥١,٦٥١	٪٤,٥٩
السلع الرأسمالية	١,٥٥٥,٠٦٧	١,٥٧١,٣١٢	٪٤,١٢
البرمجيات والخدمات	١,٥٦٠,٩٢٠	١,٥٠٧,٦٢٥	٪٣,٩٥
المرافق العامة	١,٥٦٠,٠٥٢	١,٥٦١,٩٤٣	٪٤,٠٩
المواد	٩٧٥,٠٢٤	٩٠٦,٨٢٢	٪٢,٣٨
	٣٨,٤١٢,٥٤٠	٣٨,١٧٣,٣٣٥	٪١٠٠

٧ المعاملات مع الأطراف ذات علاقة وأرصدتها

تُعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لدى أحد الأطراف القدرة على التحكم في الطرف الآخر أو التأثير بشكل كبير على قراراته المالية أو التشغيلية. وعند النظر في كل علاقة محتملة مع طرف ذي علاقة، يتم التركيز على جوهر العلاقة وليس فقط على الشكل القانوني.

تشمل الأطراف ذات العلاقة مدير الصندوق ومجلس إدارة الصندوق.

أ- فيما يلي أهم المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة خلال الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م:

الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملات	للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ (غير مراجعة)
شركة ارتال المالية	مدير الصندوق	أتعاب الإدارة	٦٠,٥٨٩
مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	أتعاب المجلس	٣,٩٦٧

ب- و تتمثل الآرصدة الناتجة عن المعاملات السابقة مع الأطراف ذو العلاقة فيما يلي:

الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملات	٣٠ يونيو ٢٠٢٦م (غير مراجعة)
شركة ارتال المالية	مدير الصندوق	أتعاب الإدارة المستحقة	٣١,٦١٦
*مجلس الإدارة	مجلس الادارة	أتعاب المجلس المستحقة	٣,٩٦٧

*تم تصنيف تلك الأرصدة ضمن حساب "مصروفات مستحقة والتزامات أخرى".

٨ المصروفات المستحقة والألتزامات الأخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٦ (غير مراجعة)
أتعاب المراجعة المستحقة	٣٠,٠٦٧
أتعاب الخدمات الشرعية المستحقة	٢٥,٨٠٤
اتعاب المعاملات المستحقة	١٣,٣٢٦
اتعاب النشر المستحقة	٧,٣٧٣
أتعاب الادارية المستحقة	٧,٣٧٣
أتعاب أمين سجل الوحدات المستحقة	٤,٤٤٢
أتعاب أمين الحفظ مستحقة	٤,١٤٢
أتعاب مستشار الزكاة والضرائب المستحقة	٣,٩٦٧
اتعاب الترخيص المستحقة	٣,٧١٩
أتعاب الهيئة الشرعية المستحقة	٢,٥١٧
أتعاب المحاسبة المستحقة	٢,٣١٣
المصروفات النثرية المستحقة	٨٨٨
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	٦٤٧
	١٠٦,٥٧٨

٩ الاشتراكات المستلمة مقدمًا

تمثل الاشتراكات المستلمة مقدمًا المبالغ المستلمة من حاملي الوحدات مقابل الاشتراك في وحدات الصندوق في أول يوم عمل من الشهر التالي. ويُطلب من حاملي الوحدات إيداع هذه المبالغ لدى الصندوق قبل إصدار الوحدات.

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م، بلغت قيمة الاشتراكات المستلمة مقدماً ١,٧١٩,٧١٤ ريال سعودي، وقد تم إصدار الوحدات المتعلقة بها في ٥ يوليو ٢٠٢٦م، كما بلغت قيمة الاشتراكات المستلمة مقدماً ١,١٨٧,٢٩٧ ريال سعودي، وقد تم إصدار الوحدات المتعلقة بها في ١ يوليو ٢٠٢٦م.

١٠ مصروفات اخرى

	للفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ (غير مراجعة)
أتعاب المعاملات	٣٩,٢٧٠
أتعاب المراجعة	٢٥,٨٠٤
مصروف المؤشر الاسترشادي	٢١,٦٨٩
اتعاب معاملات أمين سجل الوحدات	١٦,٢٢٧
أتعاب الخدمات الشرعية	١٢,٥٤٤
مصروفات أخرى	٨,٣٦٦
مصروفات التأسيس	٧,٣٧٣
أتعاب مستشار الزكاة والضرائب	٧,٣٧٣
أتعاب المحاسبة	٦,٨٤٨
أتعاب الهيئة الشرعية	٥,٤١١
أتعاب النشر	٤,٨٧٠
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٣,٩٦٧
أتعاب الترخيص	٣,٤١٣
المصروفات النثرية	٢,٢٤٩
الرسوم البنكية	٦٠٠
	١٦٦,٠٠٤

١١ الأدوات المالية حسب الفئة

٣٠ يونيو ٢٠٢٦ م(غير مراجعة) **وفقًا لقائمة المركز المالي الأولية**	**التكلفة المطفأة**	**بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة**
الأصول		
النقد وما في حكمه	٥,٣٤٠,١٥٠	-
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	٣٨,١٧٣,٣٣٥
الإجمالي	٥,٣٤٠,١٥٠	٣٨,١٧٣,٣٣٥

تم تصنيف جميع الالتزامات المالية كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م كالتزامات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

١٢ إدارة المخاطر المالية

١,١٢ عوامل المخاطر المالية

يتمثل الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق في تحقيق توزيعات نقدية لملاك الوحدات من خلال الاستثمار في أسهم الشركات المدرة للدخل المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية الرئيسية أو المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية الموازية وفي أسهم الإصدارات الأولية وحقوق الأولوية المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية الرئيسية أو المدرجة في الأسواق الخليجية الموازية والصناديق العقارية المتداولة وصناديق الاستثمار في الأسهم الخليجية وصناديق أسواق النقد المرخصة من هيئة السوق المالية على أن تكون جميع الاستثمارات متوافقة مع المعايير الشرعية المقرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية.

تُعرِّض أنشطة الصندوق لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية، والتي تشمل: مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.

١٢ إدارة المخاطر المالية (تتمة)
١,١٢ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

يتحمل مدير الصندوق مسؤولية تحديد المخاطر وإدارتها والرقابة عليها، بينما يشرف مجلس إدارة الصندوق على أعمال مدير الصندوق، ويُعد المسؤول النهائي عن الإشراف على الإدارة الشاملة للمخاطر.

تتم عمليات مراقبة المخاطر وإدارتها بصورة رئيسية وفقاً للحدود المعتمدة من قبل مدير الصندوق. ولدى الصندوق وثيقة الشروط والأحكام التي تحدد استراتيجيات أعماله العامة، ومستوى تقبله للمخاطر، وفلسفة إدارة المخاطر، كما يلتزم مدير الصندوق باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة موازنة المحفظة الاستثمارية بما يتوافق مع الإرشادات والسياسات الاستثمارية.
يستخدم الصندوق أساليب مختلفة لقياس وإدارة أنواع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها، وفيما يلي بيان بهذه المخاطر:

أ. مخاطر السوق

(١) مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

تمثل مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وتنشأ هذه المخاطر من الأدوات المالية المقومة بعملات أجنبية.

إن جميع الأصول المالية للصندوق مقومة بعملات دول مجلس التعاون الخليجي، وجميعها مرتبطة بالدولار الأمريكي، على غرار العملة الوظيفية للصندوق وهي الريال السعودي، باستثناء الدينار الكويتي الذي لا يرتبط بالكامل بالدولار الأمريكي. وبناءً عليه، فإن أثر التغير في أسعار الصرف على حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م، مع افتراض ثبات جميع المتغيرات الأخرى، يُعد غير جوهري. وتتم إدارة مخاطر العملات من خلال المراقبة المستمرة لمستويات التعرض لهذه المخاطر.

(٢) مخاطر الأسعار

تمثل مخاطر الأسعار مخاطر تقلب قيمة الأدوات المالية التي يحتفظ بها الصندوق نتيجة التغيرات في أسعار السوق الناشئة عن عوامل بخلاف التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية أو معدلات العمولات الخاصة.

وتنشأ مخاطر الأسعار بصورة رئيسية من حالة عدم التأكد المتعلقة بالأسعار المستقبلية للأدوات المالية التي يستثمر فيها الصندوق. ويعمل مدير الصندوق على الحد من هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية، إضافة إلى المتابعة المستمرة للتغيرات في القيمة السوقية لاستثماراته في الأدوات المالية.وكما في تاريخ قائمة المركز المالي، يمتلك الصندوق استثمارات في أدوات حقوق الملكية.

فيما يلي بيان بالأثر على صافي قيمة الأصول (حقوق الملكية) الناتج عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.

طبيعة المعاملة	٣٠ يونيو ٢٠٢٦ (غير مراجعة)	
	التغير المحتمل بشكل معقول	الأثر على القيمة العادلة
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	+/- ١%	٣٨١,٧٣٣

ب. مخاطر الائتمان

يتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان، وهي مخاطر تكبد خسارة مالية نتيجة إخفاق أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر.

تتمثل سياسة الصندوق في إبرام معاملات الأدوات المالية مع أطراف مقابلة تتمتع بسمعة جيدة وجداره ائتمانية مناسبة. ويسعى الصندوق إلى الحد من مخاطر الائتمان من خلال المراقبة المستمرة لمستويات التعرض الائتماني، والحد من التعاملات مع أطراف مقابلة محددة، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

وتنشأ مخاطر الائتمان بالنسبة للصندوق من النقد وما في حكمه المودع لدى البنوك، والأرباح المستحقة القبض، والذمم المدينة الناتجة عن بيع الأوراق المالية. ويتم إيداع النقد لدى بنك محلي في المملكة العربية السعودية يتمتع بتصنيف ائتماني جيد.

١٢ إدارة المخاطر المالية (تتمة)
١,١٢ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود قائمة المركز المالي:

	٣٠ يونيو ٢٠٢٦م (غير مراجعة)
النقد لدى البنوك	**٥,٣٤٠,١٥٠**

قام مدير الصندوق بإجراء تقييم لخسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ولم يتم إثبات أي مخصص لانخفاض قيمة هذه الأصول المالية في هذه القوائم المالية الأولية الموجزة، وذلك لأن أثر الانخفاض في القيمة لم يكن جوهرياً.

ج. مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم قدرة الصندوق على توفير موارد نقدية كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، أو عدم تمكنه من الوفاء بها إلا بشروط غير مواتية بشكل جوهري.

وتنص شروط وأحكام الصندوق على إتاحة الاشتراك في الوحدات واستردادها في كل يوم عمل، وبالتالي يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة المرتبطة بتلبية طلبات استرداد الوحدات في تلك الأيام. وتتمثل الألتزامات المالية للصندوق بصورة رئيسية في الذمم الدائنة، والتي يتوقع تسويتها خلال شهر واحد من تاريخ قائمة المركز المالي.

يقوم مدير الصندوق بمراقبة احتياجات السيولة من خلال التأكد من توافر سيولة نقدية كافية للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، سواءً من خلال الاشتراكات الجديدة، أو تسييل المحفظة الاستثمارية، أو الحصول على تمويل قصير الأجل من مدير الصندوق.

تقع آجال الاستحقاق التعاقدية والمتوقعة لكافة الألتزامات القائمة كما في تاريخ التقرير المالي ضمن فترة لا تتجاوز اثني عشر شهراً.

د. المخاطر التشغيلية

تمثل المخاطر التشغيلية مخاطر تكبد خسائر مباشرة أو غير مباشرة تنشأ عن مجموعة متنوعة من الأسباب المرتبطة بالعمليات، أو التقنية، أو البنية التحتية الداعمة لأنشطة الصندوق، سواءً داخل الصندوق أو لدى مزودي الخدمات التابعين له، بالإضافة إلى العوامل الخارجية الأخرى بخلاف مخاطر الائتمان والسيولة والعملات ومخاطر السوق، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن المتطلبات النظامية والتنظيمية.

يتمثل هدف الصندوق في الاستثمار في العقارات وتأجيرها، وتوزيع نسبة محددة من صافي أرباح الصندوق نقداً على حاملي الوحدات خلال فترة تشغيله، وذلك بصورة سنوية وبحد أدنى وفقاً لشروط وأحكام الصندوق.

إدارة مخاطر رأس المال

يمثل رأس مال الصندوق صافي الأصول حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد. وقد يتغير رصيد حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد بصورة جوهرية في كل يوم تقييم، نتيجة اشتراكات واستردادات الوحدات التي تتم وفقاً لتقدير حاملي الوحدات في كل يوم تقييم، بالإضافة إلى التغيرات الناتجة عن أداء الصندوق.ويتمثل هدف الصندوق عند إدارة رأس المال في المحافظة على قدرته على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، بما يمكنه من تحقيق عوائد لحاملي الوحدات، وتقديم المنافع للأطراف ذات العلاقة، والمحافظة على قاعدة رأسمالية قوية تدعم نمو الأنشطة الاستثمارية للصندوق.

يقوم مدير الصندوق بمراقبة رأس المال بالاستناد إلى قيمة حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات.

١٢ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

١,١٢ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

تقدير القيمة العادلة

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المتداولة في ختام التداول في تاريخ التقرير المالي. ويتم تقييم الأدوات التي لم يتم إدراج مبيعاتها في يوم التقييم بأحدث سعر للبيع. السوق النشطة هي السوق التي تتم فيها المعاملات الخاصة بالأصول أو الالتزامات بوتيرة وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير بصورة مستمرة.ويُفترض أن تكون القيمة الدفترية مخصومًا منها مخصص الانخفاض في القيمة إن وجد, للاداة المالية المدرّجة بالتكلفة المطفأة مقاربةً لقيمها العادلة. ويضُم التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المستويات التالية:

- معطيات المستوى الأول وهي أسعار متداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة المتاحة لذات الأصول أو الالتزامات ويمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس؛
- معطيات المستوى الثاني وهي معطيات بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول ويمكن ملاحظتها للأصول او الالتزامات، إما بصورة مباشر أو غير مباشر؛ و
- معطيات المستوى الثالث وهي معطيات لا يمكن ملاحظتها للأصول أو الالتزامات.

يوضح الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، وفقًا للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

٣٠ يونيو ٢٠٢٦م (غير مراجعة)	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٨,١٧٣,٣٣٥	-	-	٣٨,١٧٣,٣٣٥

تُعد الأدوات المالية الأخرى، مثل النقد وما في حكمه، والذمم المدينة مقابل بيع أوراق مالية وتوزيعات الأرباح المدينة، أصول مالية قصيرة الأجل، ويقترب قيمتها الدفترية من قيمتها العادلة بسبب طبيعتها قصيرة الأجل وجودة الطرف المقابل الائتمانية العالية. وبالنسبة لجميع الأصول والالتزامات المالية الأخرى، فإن القيمة الدفترية تُقارب القيمة العادلة.

١٣ الزكاة

وفقاً لأحكام جباية الزكاة الخاصة بصناديق الاستثمار، لا تخضع صناديق الاستثمار لجباية الزكاة، وذلك بموجب لائحة جباية الزكاة من المستثمرين في صناديق الاستثمار، شريطة ألا تمارس الصناديق أي أنشطة اقتصادية أو استثمارية غير منصوص عليها في شروط وأحكام تلك الصناديق. ويلتزم مدير الصندوق بتقديم الإقرار المعلوماتي إلى الهيئة خلال مدة لا تتجاوز (١٢٠) يوماً من نهاية السنة المالية. وقد قام مدير الصندوق بتسجيل الصندوق لدى الهيئة، وسيقوم بتقديم الإقرار المعلوماتي السنوي للزكاة وفقاً للمتطلبات النظامية.

١٤ الأحداث اللاحقة

لا توجد أي أحداث لاحقة هامة في تاريخ قائمة المركز المالي الأولية الموجزة والتي قد تتطلب إفصاحات و / أو تعديلات في القوائم المالية الأولية الموجزة.

١٥ آخر يوم تقييم

يُعتبر آخر يوم تقييم لهذه الفترة هو ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م .

١٦ اعتماد القوائم المالية الأولية الموجزة

تم اعتماد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة والترخيص بإصدارها من قبل مجلس إدارة الصندوق بتاريخ ٢٧ صفر ١٤٤٨هـ، الموافق ١٠ أغسطس ٢٠٢٦م.